الرئيس المقبل للجمهورية: الآلية الديموقراطية قبل الشخص

شبلي ملاط

النهار

قضايا النهار – ٢٠٠٥/٦/٩

بعد ضياعه فترة شهرين كنّا بغنى عن خضّاتهما، عاد السؤال الصحيح الى واجهة "ثورة الأرز" جراء إغتيال زميلنا الكبير سمير قصير: استقالة رئيس الجمهورية . وكان سمير نفسه قد لحظ في إحدى افتتاحياته الرائدة في "النهار" تراجع الوحدة والإندفاع اللذين عاشتهما البلاد في ١٤ آذار، متسائلاً عن الخطأ في الإستراتيجية المعارضة الذي سبّب طغيان الخيبة على الإنجاز العظيم من لحمة وطنية حول اللاعنف سبيلاً للتغيير. وكان جوابه أن المعارضة أخطأت في عدم الاستيلاء الكامل على الحكومة، فارضة هذا الطموح الشامل بالقوة المعنوية التي استمدتها من الثورة العارمة في الشارع. هذا السؤال كان بليغاً: لماذا لم تطلب المعارضة، وكانت آنذاك على التحام تام، أن تقود الحكومة وتسيطر عليها كاملة بتنصيبها أعضاءها أو المقربين منهم على رأس جميع الحقائب الوزارية؟

وكان ردُّ فعلي على هذه المعالجة أن السؤال مطروح بشكل صحيح، وأن الحجة قوية، سوى أن الجواب بقي غير شافٍ للغليل. هذا الرد مستمد من موقع القانوني الدستوري المقتنع، خلافاً للمتداول قبل الطائف وبعده، بأن نظامنا نظام رئاسي. فالنظام الدستوري اللبناني ليس كما يردّده طلاب الفقه الدستوري المقارن في الخارج، وعموم السياسيين في الداخل، نظاماً برلمانياً على غرار دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة التي يقال إن دستورنا عام ١٩٢٦ مستمد منها؛ وانتهت دراساتنا الدستورية إلى أن سلطات الرئيس في هذا النظام لم تتغير جذرياً بعد الطائف وأن الشخص المحوري في النظام السياسي اللبناني كان رئيس الجمهورية ولا يزال.

وهنا تلكئي أمام الحل الذي رسمه سمير : فمن المستحيل على المعارضة أن تأتي بحكومة كلها خاصتها في وجه الرئيس واحتمال الرفض من جانبه وقدرته السهلة عليه (لا أوقع)؛ وحتى إن لم يرفض في البداية، فهو قادر كل يوم، وبمجرد مركزه الدستوري، أن يؤخر أو يماطل أو يمتنع عن إقرار أي سبيل للتغيير تحاول حكومة معارضة أن تقرّه، لا سيما لجهة إنهاء الخرق الأمني للمؤسسات، وهو المستقِرّة عليه البلاد

منذ السيطرة السورية أيام الرئيس الهراوي والمترسّخة فيه بفواجع مروان حماده ورفيق الحريري فالانفجارات الخمسة في عهد الرئيس لحود الممدد.

هذه الحقيقة أعادها اغتيال سمير قصير الى طليعة المطالب السياسية المعارضة، فكان الإجتماع في البريستول يوم الجمعة الماضي عودة الى الإستنتاج الذي كان وليد جنبلاط قد أطل به في الأيام التي تلت مقتل رئيس وزرائنا، والذي رأى دفعاً شعبياً عظيماً في الأيام التي تبعت ١٤ آذار – وذاك اليوم بشكل مقدام من قبل كارلوس إده وحده – ، وشمل هذا الدعم أمثال جان عبيد الذين حرموا من حقهم في الوصول الى الرئاسة بسبب التمديد القسري لولاية الرئيس لحود في أيلول . ورغم المعارضة المرحلية التي تقدم بها ميشال عون، فإن هذا المطلب مقبل على التوسع والترسخ بما بات واضحاً للجميع، بمن فيهم القيادة السورية اليوم، وهو أن اندحار لبنان إلى دوامة العنف قد بدأ بسبب هذا القرار المشؤوم في نهاية الصيف الماضي.

ونذكر طلاب الرئاسة لتدارك الخطأ الأساسي الآخر ، المرتبط بدهاليز الرئاسيات اللبنانية ، وهو خطأ لا يزال طاغياً على الساحة اللبنانية كما الدولية : يتمثل هذا الخطأ بالتركيز على الأسماء بدلاً من التركيز على الآلية. كان واضحاً في المختارة إبان أوسع اجتماع للمعارضة بعيد سقوط حكومة عمر كرامي أول مرة، كيف أن معظم الزعماء الموارنة كانوا غير مرتاحين لطلب وليد جنبلاط تنحي الرئيس الممدد له، لأنهم كلهم يرون مغادرة لحود قبل الوقت المناسب لهم خطراً على حظوظهم بالرئاسة، وهذا الترقب لا يزال صحيحاً بالنسبة الى العماد عون في موقفه المتأخّر بعد مصرع سمير قصير، وهو موقف لا يمكن فهمه سوى بما يهدد حظوظه في خلافة لحود إذا استقال الآن.

ولكسر هذا المأزق، علينا أن ننتقل من لعبة الأسماء، التي باتت تشغل المعمورة من وزارات الخارجية الأجنبية وحتى الحديث السياسي في المقاهي، ونركز على الآلية. فالبحث عن الأسماء لاستبدال لحود بحث خاوٍ، وبعضه ناجم من أن عدداً لا بأس به من المسترئسين الموارنة لهم قدر وقيمة كافيان لتحمل هذه المسؤولية.

الآلية أهم من شخص المرشح، و كنّا عرضنا منذ انطلاق "ثورة الأرز" نظاماً يسمح بالإبتعاد عن دوامة الأسماء والتركيز على الآلية الحضارية للتغيير. وكان العالم أجمع يتطلع آنذاك الى سيد المختارة قائداً للمعارضة اللبنانية لا منافس له، وإلى البطريرك الماروني متحدثاً باسم جميع المسيحيين، بل باسم المجتمع اللبناني بأسره، فوجدنا طبيعياً أن يرتكز تغيير الرئيس على آلية تشمل عدداً – وليس شخصاً واحداً – من المتنافسين يتفق عليهم رئيس المعارضة ورئيس الطائفة المارونية: فإذا اتفقا على شخصين او ثلاثة أو أربعة

للسير قدماً في سعيٍ مشروعٍ الى الرئاسة، كان حرياً بهؤلاء الأشخاص أن يتنافسوا علناً لاستقطاب البلاد في روحها الجديدة، والإمتثال لها من البرلمان أياً كان.

مذذاك تغيرت الساحة السياسية، لكن المبدأ لا يزال هو هو يعتمد على تنافس في آلية علنية، وليس طبخةً حزينةً من الأسماء. فليتقدم كل ماروني– ولِمَ لا كلّ مسيحي بغض النظر عن انتمائه الطائفي الأضيق، كسراً لاختناق طائفي لا يكرسه الدستور – الى الرئاسة بوجه مفتوح ، ويقنع اللبنانيين في الساحة الوطنية الواسعة، كما النواب في نقاش مفتوح داخل قبة البرلمان، أنه (أو أنها) أكثر قدرة على تحمل المسؤولية الرئاسية من سائر غرمائه السياسيين.

على الرئيس لحود أن يقرّ بالخطأ العضال الذي ارتكبه بنشدان التمديد وفرضه بالقوة السورية على لبنان والعالم، وأن يتوارى عن الساحة السياسية بما قد يعيد بعض الشأن لمركزه في التاريخ. بات هذا تحصيل حاصل. الأهم أن الشعب اللبناني يحتاج الى عملية تنافسية علنية بين الطامحين الى خلافته، وأن نتدارك طوابير المسترئسين على أبواب السفراء والحكام الأجانب، أكانوا من العالم العربي أو الغربي. فالتركيز على آلية تنافسية شفافة للرئاسة، وسدُّ الباب أمام لعبة الأسماء القاتمة في دهاليز السياسات العالمية من طهران الى واشنطن– أو في دهاليز الحلقة النيابية- يساعدان على وصول أفضل المرشحين الى الرئاسة. ومثل هذا التنافس يسمح أيضاً، للمرة الأولى منذ عقود طويلة، أن يبرز زعيم معارض يقف بوجه منافسه المنتصر في لبنان الجديد. ومرادف الآلية التنافسية السياسية في الفقه الدستوري معروف بالديموقراطية.

محامٍ وأستاذ كرسي جان موني في الجامعة اليسوعية،

من كتبه "الرئاسة اللبنانية بين الأمس والغد"، صدر عن "دار النهار" عام ١٩٩٨